

OPENING.

*Mission permanente de l'Etat du Koweït  
auprès de l'Office des Nations Unies  
Genève*



الوفد الدائم لدولة الكويت  
لدى الأمم المتحدة  
جنيف

الكلمة الاستهلالية

للسفير / جمال الغنيم

في جلسة اعتماد التقرير الوطني الثاني لدولة الكويت  
ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل

الجمعة 26 يونيو 2015



السيد الرئيس،،،  
السادة اعضاء الوفود،،،  
السيدات والسادة،،،

... اسمحوا لي في البداية، ان أتقدم بالشكر لجميع الوفود على مشاركتهم هذا اليوم في جلسة اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل الخاص بدولة الكويت، في جولته الثانية، ونتطلع الى حوار موضوعي، بناءً، يدفع الى مزيد من التفاعل.

... واسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بجزيل الشكر لفريق الترويج الخاص بدولة الكويت (الهند / بوليفيا / جنوب إفريقيا) على جهودهم معنا، والشكر موصول اليكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مكتبكم وفريق المفوضية السامية لحقوق الانسان.

السيد الرئيس،،،  
السادة اعضاء الوفود،،،  
السيدات والسادة،،،

... إن دولة الكويت تقدر، وتثمن عالياً، آلية المراجعة الدورية الشاملة، ودورها في تطوير منظومة حقوق الانسان، وعلى هذا الأساس فإن بلادي تحرص دائماً على التعاطي الايجابي مع هذه الآلية، وتسعى



الى تسخير كافة الامكانيات للتفاعل مع مخرجاتها، انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأهمية العمل والتعاون مع الآليات الدولية والاقليمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان، وتمثل هذا التعاون من خلال تخصيص جزء من المساهمة الطوعية السنوية المقدمة لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان لدعم آلية الاستعراض الدوري الشامل... وفي هذا الصدد، نود ان نعرب عن تقديرنا للحوار الهام، والمثمر، الذي شهدته جلسة مراجعة التقرير الدوري الثاني لدولة الكويت، والتي تمت يوم الأربعاء 28 يناير الماضي، وتمخضت - وفق ما جرت عليه العادة - عن تقديم عدداً من التوصيات... والتي تم التعامل معها بكل جدية، وضمن الأطر المؤسسية، من خلال وجود لجنة دائمة تضم كافة الجهات والمؤسسات الحكومية، مهمتها دراسة، ومتابعة، هذه التوصيات، وتحديد الموقف منها، وآلية تنفيذ ما يتم الموافقة عليه، وذلك بالتواصل والتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة، ومن ضمنهم التشاور مع المنظمات غير الحكومية في اللقاءين الذين عُقدوا في شهري مارس ويونيو الماضيين... وعلى ضوء ذلك، يمكن القول بان ما توصلنا اليه هذا اليوم من قبول للجزء الأكبر من التوصيات التي قُدمت لنا، إنما جاء كثمره جهد مشترك.

... لقد كان مجمل عدد التوصيات التي قدمت لنا خلال عملية استعراض التقرير الشامل (278)، تم قبول (178) توصية، في حين أخذت دولة الكويت علماً بـ(25) توصية، كما حظت (4) توصيات بدعم



Genève

جزئي، في حين تم رفض (71) توصية لتعارضها مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية، علماً بأن معظم التوصيات المرفوضة كان عبارة عن توصيات مكررة، البعض منها احتوى على جزئيات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، ودستور وقوانين الدولة، في حين البعض الآخر احتوى على عناصر تتعارض مع الهوية الوطنية، وقيم المجتمع وثقافته.

... وإذا قسمنا جزءاً من هذه التوصيات التي قدمت لنا بصورة عناوين، فسوف نجد بان دولة الكويت قد وافقت على كافة التوصيات المتعلقة بحرية التعبير والتجمع السلمي، حيث تم قبول 9 توصيات من مجمل 11 توصية، وتم أخذ العلم بتوصيتين، ولم يتم رفض أي توصية.

... وفيما يتعلق بالعمالة بدولة الكويت، فقد قبلنا 14 توصية وأحطنا علماً بأربع توصيات، ولم نرفض أي توصية في هذا المجال، علماً بأنه تم مؤخراً إقرار قانون تنظيم استخدام العمالة المنزلية في دولة الكويت.

... وفي مجال (الأطر القانونية لحقوق الانسان)، تم قبول كافة التوصيات المقدمة تحت هذا الاطار، وعددها (21) توصية.

... أما فيما يتعلق بالتعاون مع آليات حقوق الانسان، فقد تم أيضاً قبول كافة التوصيات المقدمة، وعددها (14) توصية.



... أما في مجال (مكافحة الاتجار بالبشر)، فقد قدمت لنا ستة توصيات، تم قبولها جميعاً، علماً بأنه تم مؤخراً إقرار قانون مكافحة الاتجار بالبشر في دولة الكويت.

... وفي مجال (مشاركة المرأة في الحياة العامة)، فقد تم تقديم خمسة توصيات، تم قبولها أيضاً... علماً بأن دولة الكويت قد أقرت مؤخراً يوم 16 مايو من كل عام باعتباره يوماً للمرأة الكويتية، وذلك تكريماً لها.

... وفيما يتعلق بالتمية، فقد قدمت لنا إحدى عشر توصية، تم قبولها بالكامل.

... أما موضوع (حقوق ذوي الإعاقة والمسنين)، فقد قدمت لنا 14 توصية، تم قبولها بالكامل أيضاً. هذا عدا عن إقرار دولة الكويت مؤخراً لقانون للطفل.

... وفي مجال المساعدات الإنسانية، قدمت لنا تسعة توصيات، تم قبولها بالكامل أيضاً، مع تأكيدنا على استمرار دولة الكويت في جهودها ومبادراتها الإنسانية حول العالم.



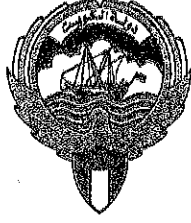
... هذا وتجدر الإشارة بان قبول دولة الكويت لـ(178) توصية قد جاء في ضوء اتساقها مع أحكام الدستور والشريعة الاسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار بان بعض تلك التوصيات قد بدأ تنفيذها بالفعل، وذلك على غرار التوصية المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الانسان، حيث أحالت السلطة التنفيذية مشروع الديوان الوطني لحقوق الانسان الى السلطة التشريعية (البرلمان) الذي أقره في مداولته الثانية.

السيد الرئيس،،،

السادة اعضاء الوفود،،،

السيدات والسادة،،،

... ان دولة الكويت، والله الحمد، بلد ينعم بالسلم، والأمن، والطمأنينة، وسيادة حكم القانون، والعدالة، والرفاه الاقتصادي، والاجتماعي، وهو الأمر الذي جذب ويجذب العديد من الوافدين الى العمل بدولة الكويت، فهناك أكثر من 180 جنسية مختلفة مقيمة على أرض كويت الخير... وفي ظل ذلك الواقع الديمغرافي، فإن قضايا حقوق الانسان، واحترام حقوق الآخرين، وسيادة حكم القانون وتعزيز واحترام هيئات العدالة، وعدم التعرض لكرامات الآخرين، وعدم ازدراء الأديان، تعد من القضايا التي توليها دولة الكويت الأهمية القصوى، واستجابتنا هذا اليوم للعدد الأكبر من التوصيات يأتي ضمن هذا السياق.

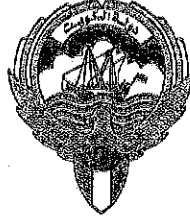


السيد الرئيس،،،

السادة اعضاء الوفود،،،

السيدات والسادة،،،

... على الرغم من الجهود التي تبذلها دولة الكويت، والانجازات التي حققتها، في مجال قضايا حقوق الانسان على المستوى الوطني والدولي، إلا ان طموحاتنا تدفعنا نحو مواصلة الجهود لتذليل كافة الصعوبات، والعراقيل، والعمل على الاستفادة من التجارب، والخبرات الدولية... ولهذا، فإن نقطة البداية الصريحة هي الاعتراف بأننا لم نحقق الكمال المنشود في قضايا حقوق الانسان، فالكمال لله وحده، ذلك ان دولاً عريقة ذات نهج وتاريخ طويل، وحافل، في الممارسة الديمقراطية والتعاطي مع قضايا حقوق الانسان سبق وان تعرضت للنقد داخل هذا المجلس على خلفية قضايا تتعلق بأوجه قصور في مجالات حقوق الانسان، وبالمقابل فإن دولة الكويت، رغم حداثة تاريخها، إلا أننا نسعى ونجتهد، لكن التحديات، وبكل صراحة، كبيرة، خاصة على الصعيد البيئية الاقليمية المعقدة، والغير مستقرة، التي تحيط بدولة الكويت، وتلقي بإفرازاتها السلبية على الصعيد الوطني، فعلى سبيل المثال، حدث قبل حوالي ثلاث ساعات عمل إرهابي جبان باتجاه أحد المساجد في دولة الكويت، نتج عنه سقوط ضحايا أبرياء وجرحى دون ذنب... إنه بلا شك عمل إرهابي لا يمت بالإسلام بصلة، ويراد منه الفتنة وخلق الفوضى



ومحاولة ضرب سيادة القانون بسوط الارهاب... ولهذا، فإننا نعتبر هذا المحفل فرصة لنا لكي نستفيد من التجارب، والملاحظات، والآراء... ووفق هذا المنطق، فإننا نرحب اليوم بتعليقات وبيانات الدول، وأصحاب المصلحة، التي سنستمع اليها بكل رحابة صدر، للاستفادة من تجارب الامم، والاستماع الى النقد البناء، متطلعين الى الأمام، مع الجميع، في الدفع بقضايا حقوق الانسان.

... وفي الختام، أتقدم اليكم السيد / الرئيس، بخالص الشكر والتقدير على دوركم، ومساهماتكم، وإدارتكم الحكيمة، لأعمال مجلس حقوق الانسان نحو تحقيق أهدافه المنشودة، متمنين لكم التوفيق والنجاح.

وشكراً.